

الأمم المتحدة



المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



Distr.  
LIMITED

E/ESCPA/ECW/2009/WG.2/2  
9 November 2009  
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

اجتماع لجنة الخبراء حول سبل تعزيز مشاركة المرأة  
في حل النزاعات وبناء السلام  
٢٠٠٩، ١٣-١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

موقع المرأة اللبنانية في إطار النزاعات وحلها وبناء السلام

الدكتورة فهمية شرف الدين

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف، وليس بالضرورة، آراء إسكوا.

## ملخص تنفيذي

تتناول الدراسة موقع المرأة اللبنانية في إطار حل النزاعات وبناء السلام. وفي هذا السياق، تشير الدراسة إلى أنه بالرغم من الاعتراف بوجود العنف ضد المرأة في كل مكان فإن درجته وطبيعته في سياق العسكرية قد قوبلما بتجاهل كبير من جانب المؤرخين وصناع السلام وحتى الجمهور العام. وأدى هذا التجاهل إلى تهميش تجارب المرأة في جدول الأعمال السياسي والحقوقي في أوقات الطوارئ وفي أوقات النزاع ناهيك عن التهميش الذي يتجلّى في قرارات الحرب أو مفاوضات حل النزاعات أو بناء السلام. وثمة سبب آخر لتجاهل معاناة المرأة من الحروب والنزاع، يتمثل في أن المرأة لم تحظ بتمثيل كافٍ في المؤسسات الدولية السياسية والعسكرية التي تتخذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم.

وتتناول الدراسة أيضاً الاتفاقيات الدولية ابتداءً من اتفاقية جنيف عام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، وتشير إلى المؤتمرات العالمية المتعلقة بحقوق المرأة كالمؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ والذي يمثل نقطة تحول كبرى في العلاقة بحماية المرأة من العنف في النزاعات. وصولاً إلى القرار ١٣٢٥ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٠ والتوصيات الصادرة عنه باعتباره التكريس الم موضوعي لهذا الاهتمام.

وتتكئ الدراسة أيضاً إلى الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر : الدراسة المعمرة عن العنف ضد المرأة التي أصدرها مكتب الأمين العام للأمم المتحدة سنة ٢٠٠٨ وتقرير التنمية العربية الإنسانية سنة ٢٠٠٧... وكذلك الدراسات التي صدرت عن منظمة العفو الدولية والدراسات التي صدرت عن الإسكوا وغيرها من الدراسات والتقارير، بما فيها استخدام المقابلة مع نساء شاركن بالنزاعات أو كن ضحية لها.

وتتركز الدراسة على أسباب النزاعات المتكررة في لبنان، ويتجلى تلازم العوامل الداخلية والعوامل الخارجية باعتبارها السبب الرئيسي للانفجارات التي تحدث بين فترة وأخرى.

فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن جغرافية هذا البلد وتركيبته الديمغرافية تؤثر إلى حد كبير على حياته السياسية المبنية على التوازن الطائفي للسلطة. وتحتاج الدراسة في هذا المجال عن تعددية الطوائف باعتبارها الجماعات الثانوية الوسيطة بين الدولة والمواطنين.

هذه المشكلة تتبدى في مستويين: مستوى أول بنوي يتعلق بالتركيبة الاجتماعية المتعددة وبناها الثقافية، وقدرة النظام السياسي اللبناني على إعادة إنتاج نفسه بواسطة "أجهزته الإيديولوجية"، والثانية تتعلق بالبيئة الإقليمية والعالمية التي تستفيد من انتمامات فرعية متاحة فتدفع باتجاهات شتى تجعل من الحروب الداخلية، أو الحروب الخارجية أمراً على جدول أعمال المجتمع باستمرار.

فكيف تعامل اللبنانيون مع هذه الحروب وما هو موقع المرأة فيها؟ تؤكد الدراسات في هذا المجال أن الحروب الداخلية في لبنان لم تكن يوماً داخلية فقط، بل كانت "حروب الآخرين على أرض لبنان"، ويظهر نزوح اللبنانيين لتحميل الخارج وزر أفعالهم إلى هذا التدخل، ويطرح هذا الموضوع سؤالاً عن كيفية مشاركة اللبنانيين في هذه الحروب وكيف شاركت النساء بالحرب، وماذا كان موقعهن في قرار السلام؟ لقد أظهرت المقابلات التي أجريت مع بعض النساء اللواتي شاركن بالحرب على سبيل المثال لا الحصر ان

النساء لم يشاركن في قرارات الحرب، ولم يشاركن أيضاً في قرارات السلام. لكن المقابلات أكدت ان حياة النساء لم تكن سهلة طوال فترة الحرب لقد تحولت حياتهن إلى سلسلة من المعاناة نتيجة للنزوح والتهجير القسري.

الاستنتاج المنطقي بأن النساء شاركن في الحرب كونهن كن قوة دعم للمقاتلين (تضميد الجراح، توزيع المساعدات، تأمين الخطوط الخلفية للمقاتلين...) وكانت المرأة كموقع احتياطي يطلب عند الحاجة ثم يعاد إلى مكانه الأصلي هكذا حدث في الجزائر - وهكذا حدث في لبنان.

ومهما يكن من أمر، فإن النساء اللواتي شاركن في الحرب، لم يكن كثُر، لكن النساء اللواتي خضعن للحرب، وتأثرن بنتائجها كانوا هم الأكثريّة الساحقة، تهجرن ورحن، واعتدى عليهن، وتحملن مسؤولية العائلات في غياب الرجال القسري، هذا ما تشير إليه جميع الإحصاءات التي تحدثت عن الحروب الداخلية، وبالرغم من عدم وجود إحصاءات متكاملة حول المدنيين الذين تأثروا بالحروب الداخلية فإن بعض الإحصاءات الجزئية تظهر بوضوح تأثر النساء بهذه الحروب بشكل كبير.

أما عن موقع المرأة اللبنانيّة في وسط الحروب الخارجية وكيفية تعاملها مع هذه الحروب وموقعها منها. فيتبين أيضاً أن موقع المرأة اللبنانيّة في هذه الحروب لم يكن مختلفاً عن موقعها في الحروب الأهليّة التي عاشها لبنان، لكن المرأة في هذه الحروب الخارجية كانت ضحية أيضاً، وتعرّضت للتهجير والترحيل القسري وتدمير الممتلكات، كما تعرّضت للاعتقال والأسر وقد كان الأشد إيلاماً هو تعرّضها للإيذاء النفسي نتيجة لانتزاع أولادها منها وزجهم بالسجون. كما ان النساء لم يشاركن في أية مباحثات أو مفاوضات لإيقاف هذه الحروب.

لقد شاركت النساء في الحروب الداخلية والخارجية، شاركت كمقاتلة، وشاركت كمدينة/ضحية، ولكنها في الحالتين لم تشارك في قرارات الحروب.

فهل شاركت في قرارات صنع السلام؟ تبيّن الدراسة ان النساء لم يشاركن في قرارات صنع السلام وتم تغيبهن عن المفاوضات المتعددة خلال النزاعات (في طاولة الحوار ٢٠٠٦ مثلاً). بالرغم من ان النساء قد شاركن في كل التظاهرات التي كانت تدعو لوقف الحرب وشاركن في توقيع البيانات من أجل صنع السلام.

كيف تعاملت الحكومة والمجتمع المدني مع هذا الوضع؟ لم يكن للحكومات المتعاقبة في لبنان ان تفعل الكثير في ظل النزاعات التي بلغت نقطة اللارجوع سنة ١٩٧٥، ولم تستطع الحكومات ان تساهم في إيواء المهجرين والمرحلين الذين أجبرتهم الحرب على ترك منازلهم والانتقال من مناطق إقامتهم؛ ولا في حماية الأفراد او ممتلكاتهم، او الحفاظ على حقوقهم، لقد تعطلت القوانين والتشريعات الحماية وسدلت علاقات القوة.

وكان يجب انتظار دخول لبنان مرحلة السلام حتى تبدأ الحكومة بإدخال برامج حقيقة من أجل إعادة المهجرين. لكن آية برامج خاصة بالمرأة لم تظهر على جدول أعمال الحكومات. وفي ظل غياب الحكومة والتخلّي عن دورها المنوط بها، انبرت المنظمات غير الحكومية للمساعدة في التخفيف من معاناة الحروب الدائرة على المدنيين.

وقد قامت هذه المنظمات بدور لافت في الدعوة إلى السلام عن طريق النظاهر، وتوقيع العرائض، والدعوة إلى المسيرات والاحتجاج العلني، لكن دورها الأساسي كان مساعدة الأسر المهجّرة، وفي رعاية الأيتام والمعوقين.

ونستطيع ان نقول هنا ان برامج هذه المنظمات لم تتعود حدود المساعدة ولم ترق إلى برامج للحماية أو الوقاية من الحروب. فالتدخلات التي مارستها هذه المنظمات لم تتضمن برامج خاصة بحماية المرأة، لقد ظل مفهوم الأسرة متغرياً على ما عاده، وتم النظر إلى المرأة باعتبارها المسؤولة عن الأسرة او الناظمة والمنظمة لها في غياب الزوج، ولم تؤخذ حالتها المفردة بعين الاعتبار.

الاستنتاج المنطقي هو ان المرأة في لبنان شاركت في النزاع لكنها لم تشارك في قرار حل النزاعات بصورة مباشرة، والمرأة في لبنان كانت ضحية للحروب وكان لها دور في ايقاف هذه الحروب لكنها لم تعط دوراً في صنع السلام.

فهل للمرأة دور في بناء ثقافة السلام؟ وهل المجتمع اللبناني مهيأ لإعطائها هذا الدور؟

لم يعد خافياً ان المرأة تدرج ضمن الفئات الرئيسية صاحبة المصلحة في تسوية الصراعات وفي تحديد المسارات التي ستوجه التنمية في المستقبل، ويعود ذلك إلى ان النساء هن الفئة الأكثر تضرراً في الحروب، منها ضحاياها وهن أيضاً يتحملن نتائجها. ولا ننسى دور النساء في الحروب جنباً إلى جنب مع الرجال (لبنان، فلسطين، العراق، البوسنة) وسواء كانت المرأة هي من ضحايا الصراعات او من المحاربين فيها، فالنساء يتحملن عبئاً إضافياً بسبب الأدوار التقليدية المفروضة عليهن كنساء، وكذلك عبئاً نفسياً نظراً لكونهن نساء، وتتعكس هذه النظرة التقليدية بصورة واضحة في تغييب النساء عن قرارات صنع السلام وإعادة الإعمار.

وقد أظهرت المقابلات والدراسات للحوادث المتصلة بالحروب الداخلية والخارجية ان المجتمع اللبناني الذي لا يزال يعاني أزمات هذه الحروب ويتأثر بنتائجها، لم يستطع ولأسباب تتصل بنظامه السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، ان يتجاوز ما نسميه مجتمع الحرب، وفي هذا الجو من التشنج السياسي بين الطوائف تغيب كلها مطالبات الفئات المهمشة وخاصة مطالب النساء. هكذا مثلاً وبدون أي نقاش تم حذف بند الكوتا النسائية في اتفاق الدوحة بالرغم من وجوده في مشروع قانون الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب، ولم تتفع التحركات التي قامت بها الهيئات النسائية بالتعاون مع لجنة المرأة والطفل البرلمانية بالتاثير في البرلمان من أجل إعادة النقاش حول الموضوع. ويعود هذا الفشل في رأينا إلى سببين اثنين: السبب الأول هو استمرار الانقسام الععمودي للمجتمع بين الطوائف المتنازعة مما يؤدي إلى ترتيب سياسي للأولويات الاجتماعية/القانونية ويدفعه إلى الدرجة الثانية. والسبب الثاني وهو المتعلق بالثقافة السائد، حيث لا تزال المرأة تابعة للذكر فيما يخص وجودها الاجتماعي، وهذا يجعل من موقعها خلال فترات الحروب موقعاً هشاً حتى وان كانت في صفوف المقاتلين.

ما العمل إذن؟ وما هي الوسائل والأدوات المطلوبة من أجل حماية النساء وتحسين موقع المرأة في اتخاذ القرار في النزاعات، وفي حلها وفي بناء ثقافة السلام؟ كيف يمكن للقرار ١٣٢٥ ان يصبح جزءاً من الممارسات السياسية والاجتماعية في لبنان؟

## الإطار النظري

بالرغم من الاعتراف بوجود العنف ضد المرأة في كل مكان<sup>(١)</sup> فإن درجته وطبيعته في سياق العسكرية قد قوبلما بتجاهل كبير من جانب المؤرخين وصناعة السلام وحتى الجمهور العام. أدى هذا التجاهل كما نعلم إلى تهميش تجارب المرأة في جدول الأعمال السياسي والحقوقي في أوقات الطوارئ وفي أوقات النزاع ناهيك عن التهميش الذي يتجلّى في قرارات الحرب أو مفاوضات حل النزاعات أو بناء السلام. وثمة سبب آخر لتجاهل معاناة المرأة من الحروب والنزاع، يتمثل في أن المرأة لم تحظ بتمثيل كافٍ في المؤسسات الدولية السياسية والعسكرية التي تتخذ القرارات المتعلقة بالحرب والسلم، فعلى سبيل المثال كان عدد النساء بين المندوبين الذين شاركوا في المؤتمر الدبلوماسي الذي اعتمد اتفاقيات جنيف والبالغ عددهم ٢٤٠ مندوباً، لا يزيد عن ١٣ امرأة<sup>(٢)</sup> وقد أدى ذلك إلى عدم وضوح الرؤيا لدى المندوبين حول التأثيرات الخاصة بالنزاع والحروب على المرأة.

لقد كان المجتمع الدولي بطريقاً في الاعتراف بأن العنف ضد المرأة في أي سياق هو من قضايا حقوق الإنسان، ويكتفي أن نذكر الفاصل الزمني بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وإعلان العنف ضد المرأة، كما ان المجتمع الدولي قد تباطأ كثيراً في إشراك المرأة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام، أو في مبادرات نزع الأسلحة وتسریح المجندين وإعادة إدماجهم بعد انتهاء الحرب.

وقد يكون من المفيد هنا ان نستدرك ان اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، وبروتوكولاتها الإضافية لعام ١٩٧٧، نصت على حماية النساء بصفة خاصة من الاعتداءات الجنسية وعلى الأخص من المعاملة المهينة والمذلة، والاغتصاب، والبغاء القسري او أي نوع من الاعداء الم世人ين. ويرد كذلك في إعلان برنامج عمل فيما بيننا اللذين اعتمدتها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان حيث يؤكّد ان انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع المسلح تشكّل انتهاكات للمبادئ الأساسية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي.

ويتمثل المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقد في بكين عام ١٩٩٥ نقطة تحول كبرى في العلاقة بحماية المرأة من العنف في النزاعات، اذ جددت الحكومات التزاماتها بالتصدي لتفشي العنف ضد المرأة في النزاعات على نطاق واسع.

وقد طرحت في هذا المؤتمر الأهداف والإجراءات الاستراتيجية التي من شأنها التحقق من حدة العنف ضد المرأة في النزاعات المسلحة. ويمكن تلخيص هذه الأهداف في عدد من النقاط أهمها:

- ١- زيادة مشاركة المرأة في حل النزاعات وصنع القرارات وحماية النساء اللواتي يعيشن تحت ظروف النزاعات وغيرها واللواتي يعشن تحت الاحتلال الأجنبي.
- ٢- تخفيض النفقات العسكرية المفرطة والحد من توافر الأسلحة.

(١) تقرير الأمين العام حول العنف ضد المرأة في العالم، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧.

(٢) نفوس محطمة: منظمة العفو الدولية، ٢٠٠٤، ص ٨.

-٣- تشجيع اشكال حل النزاعات بدون عنف والحد من حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان في حالات النزاع.

-٤- تشجيع مساهمة المرأة في إيجاد ثقافة السلام وبناء السلام.

-٥- كفالة الحماية والمساعدة والتدريب للاجئات والمشيرات اللواتي بحاجة إلى حماية دولية وكذلك المشيرات داخلياً.

-٦- تقديم المساعدة إلى المرأة في المستعمرات والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي<sup>(٣)</sup>.

لقد شكل مؤتمر بكين نقطة ارتكاز أساسية بالنسبة لزيادة الاهتمام بوضع المرأة في النزاعات المسلحة؛ فتم الاعتراف بشكل واضح بأن الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي يعتبر من بين الجرائم الخطيرة بمقتضى القانون الدولي، كما تناول الفهم الدولي وعلى أعلى المستويات للأهمية الفائقة لإدماج المرأة وتجاربها في العمليات السلمية وفي جهود إعادة البناء في فترة ما بعد النزاعات. لقد أدت الملاحظات التي جمعها المسعفون والأطباء والمراسلون الصحفيون والمتابعون لمجريات الأحداث والنزاعات المسلحة إلى افتتاح راسخ بأن المرأة هي عرضة للتاثير أكثر من الرجل، وان متطلبات حمايتها تتجاوز حماية الرجل، وقد عبرت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في مؤتمرها السابع والعشرين عن الحاجة إلى "ضمان تقييم احتياجات الحماية الخاصة والمساعدة التي تحتاجها النساء والفتيات المتاثرات من النزاعات المسلحة تقييمًا مناسباً في عملياتها"<sup>(٤)</sup> والتشديد في أنشطتها على الاحترام الذي ينبغي أن تحظى به النساء والفتيات... وهكذا كان القرار ١٣٢٥ الذي اتخذه مجلس الأمن في ١١ تشرين الأول/أكتوبر سنة ٢٠٠٠ هو التكريس الموضوعي لهذا الاهتمام كما أن النضال الدؤوب ودعاوي المدافعين والمدافعتين عن حقوق الإنسان في شتى أنحاء العالم، قد أسهمت في تعزيز رؤية جديدة للأمن تستند إلى فكرة الأمان البشري في مواجهة امن الدولة أو الأمان العسكري.

لقد لاحظ القرار ١٣٢٥ ان المدنيين "ولا سيما النساء والأطفال يشكلون الأغلبية العظمى من المتاثرين سلباً بالصراعسلح، بما في ذلك بوصفهم لاجئين ومشريين داخلياً، ويمثلون بصورة متنامية هدفاً للمتقاعدين والعناصر المسلحة". وأكد مجدداً وبصورة لا تحتمل للبس بالحاجة إلى التطبيق الكامل للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان اللذين يحميان المرأة والفتاة أثناء الصراعات وبعدها. كما ذكر بصورة أساسية بما تضمنه إعلان يبيح فيا يخص المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار وخاصة في صنع القرارات المتعلقة بمنع الصراعات وحلها.

وقد تمت ترجمة ذلك في التوصية الأولى التي تضمنها القرار حيث حيث القرار "الدول الأعضاء على ضمان زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع الصراعات وإدارتها وحلها".

(٣) إعلان ومنهاج عمل بكين، ص ١٠٦.

(٤) نساء يواجهن الحرب، المنظمة الدولية للصليب الأحمر، موجز ص ٢.

لقد قدم القرار في توصياته ١٨ عشر أفكاراً جديدة ليس فقط للحكومات بل أيضاً للأقسام والولايات التي تتكون منها منظومة الأمم المتحدة من أجل ضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام وحل الصراعات. صحيح أن هذه التوصيات لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ بعد، إلا أن وجودها كمرجعية قانونية يتيح تحركاً أفضل للمنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان من أجل ضمان حماية المرأة من العنف في الصراعات وضمان مشاركتها بصورة فعالة في الأنشطة الخاصة بمنع الحروب وإدارة الصراعات وحلها.

كما ان خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة التي قدمها الأمين العام في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، أوضحت ان الاستراتيجيات والأنشطة يجب ان تقتصر إلى تحسين قابل للقياس فيما تقدمه منظومة الأمم المتحدة.

لقد شهد العقد الأخير اختلافات رئيسية على مستوى المعايير والآليات والالتزامات المتعلقة بالعنف ضد المرأة، وفي الدراسة المعمقة عن العنف ضد المرأة التي أصدرها مكتب الأمين العام للأمم المتحدة<sup>(٥)</sup> ان "لا دولة تستطيع الادعاء بخلوها من العنف"، وفي سياق اليوم العالمي لإزالة العنف ضد المرأة قال كمال دروיש المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي انه "بينما يصعب تقدير مدى انتشار العنف ضد النساء لأنه لا يبلغ عنه في أحيان كثيرة، تقدر منظمة الصحة العالمية ان ربع النساء في العالم يتعرضن للاغتصاب او الضرب او ممارسة الجنس مرة واحدة في حياتهن..." وفي تقييم للتقدم المحرز بعد عشر سنوات على إنشاء منصب المقرر الخاص للأمم المتحدة المعنى بالعنف ضد المرأة، عمدت المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة إلى إبراز انعدام الإرادة السياسية لتنفيذ المعايير الدولية بشكل فعال ورد فعل المضاد للحقوق الإنجابية للمرأة وتغير الظروف الأمنية العالمية، باعتبارها تشكل تحديات رئيسية للتضامن من أجل وضع حد للعنف ضد المرأة<sup>(٦)</sup>.

وقد اظهر التقرير الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن<sup>(٧)</sup> ان الخبرة المتاحة والجهود المبذولة في مختلف مجالات العمل (بالتقرير) متباينة القوة.

وقد يكون فيما قدمه تقرير التنمية العربية الإنسانية سنة ٢٠٠٧، بالنسبة للتواغل الجنسي التي تحويها التقارير العربية، تأكيداً لما ذهبت إليه المستشارية الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة اذ رأت ان الإشارات إلى الشواغل الجنسية في التقارير المقدمة للجنة لا تتعذر ٤٧،١ في المائة، وان ٢١،٩ في المائة من التقارير أشار لهذه التواغل إشارات طفيفة بينما ٣١ في المائة من التقارير أشارت إشارة واحدة او انها لم ت تعرض إلى الموضوع إطلاقاً.

وفي تقرير حديث عن المرأة في المنطقة العربية، "واقع تحديات وآفاق مستقبلية"<sup>(٨)</sup> وضع التقرير التحديات الخارجية في رأس قائمة العقبات، واهم هذه التحديات الخارجية، كان فقدان الأمن والصراعات

(٥) مصدر مذكور سابقاً.

(٦) نفوس محطمة، منظمة العفو الدولية ص - ١٠ .

(٧) تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، ص ٧.

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، المرأة في المنطقة العربية "واقع تحديات وآفاق مستقبلية " أبو ظبي، ٢٠٠٧ آذار/مارس ١٤-١٥

المسلحة، فهي بالإضافة إلى ما تسببه من خسائر في الأرواح والأرواح تؤدي إلى تزايد مختلف أشكال العنف ضد المرأة، كالاغتصاب الجماعي والتعذيب في السجون، والعنف ضد المرأة في الأسرة والمجتمع، حيث تتعرض المرأة للقتل أحياناً بعد خروجها السجون "ملطخة بالعار أو تمنع من الخروج من البيت أو الذهاب إلى المدرسة خوفاً عليها من الاختطاف والقتل"<sup>(٩)</sup>. ويورد تقرير التنمية العربية الإنسانية "أن الحروب والصراعات في بعض بلدان المنطقة العربية قد أعادت المساعي الرامية إلى النهوض بالمرأة والقضاء على التمييز ضدها في المجتمع"<sup>(١٠)</sup>.

## أولاً- لبنان وسط نزاعات أهلية ودولية

تؤثر جغرافية لبنان وتركيبه الديمغرافي على حياته السياسية، فالجمهورية اللبنانية التي أعلنت دولة مستقلة سنة ١٩٤٣ لا تزال دولة فتية وموقعاً الجغرافي على الشاطئ الشرقي للبحر المتوسط سمح لها بان تلعب دوراً مميزاً وخاصة في مجال التبادل الثقافي. لقد تفرد لبنان منذ تأسيسه ببعض الخصائص التي ميزته عن بقية دول المنطقة، حتى اعتبر بوابة الشرق، وطريقاً مفضلاً من قبل الغرب للعبور نحو الداخل العربي، وهذا الموقع الاستراتيجي عند مفترق العالمين منحه من القوة بقدر ما تسبب له من الضعف، حيث يعزز هذا الموقع الاستراتيجي دور لبنان ولكنه يترك الجماعات التي تعيش على أرضه ممزقة بين الانتماء إلى الغرب والانتماء إلى الشرق.

وأختلف لبنان أيضاً عن بلدان المنطقة على مستوى التركيب الاجتماعي/الطوائفي وبالتالي السياسي، وكان على لبنان دائماً أن يدبر هذا التنويع، وسط ظروف داخلية وخارجية صعبة وتبدل باستمرار. ونستطيع أن نقول إن ممارسة النظام السياسي المبني على التوازن الطائفي للسلطة، وعلى ديمقراطية "تواافقية" كان منذ البدء سبباً للتفرد، وسبباً للنزاع.

تبلغ مساحة لبنان ١٠٤٥٢ كم، وهو بلد قليل السكان حيث لا يزيد عدد سكانه عن ٣٧٥٥٠٣ بحسب الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية سنة ٢٠٠٤، هذا بالطبع عدا المقيمين في المخيمات الفلسطينية.

ويشهد لبنان تحولات ديمغرافية عديدة على مستويات العمر عند الزواج والوفيات والهجرة إلى الخارج، الأمر الذي يعكس على البنية السكانية فيه، كما ان انخفاض معدلات الخصوبة (٢،٨) وارتفاع العمر المتوقع عند الولادات قد أدى إلى تغيرات هامة في هرم الأعمار، مع تزايد نسبة الفئات الصغيرة، التي غالباً ما تكون مرتفعة في البلدان النامية، ومع ذلك فلبنان يتمتع بميزة ديمغرافية تتناسب بالنمو السريع للفئة العمرية (٦-١٥) وتتجدر الإشارة هنا إلى انخفاض نسبة الوفيات إلى ٥،٧ في المائة عام ٢٠٠٠. أما العمر المتوقع عند الولادة فهو ٦٩ سنة للذكور و ٧٢ سنة للإناث عام ١٩٩٦<sup>(١١)</sup>.

(٩) منظمة العفو الدولية، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

(١٠) تقرير التنمية العربية الإنسانية ٢٠٠٧، ص ١١١.

(١١) وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر ٢٠٠٤.

## ثانياً - النظام السياسي في لبنان: كيفية إنتاج الأزمات

لبنان جمهورية حرة ذات نظام برلماني، تعتمد النظام الاقتصادي الحر، هذا النظام البرلماني الذي ينص عليه الدستور يحدد شكل العلاقة بين المواطن والدولة، لقد أصبحت كلمة مواطن<sup>(١٢)</sup> الآن في صلب الدستور اللبناني وفي صلب التداول القانوني السياسي في لبنان، ويشير د.احمد بيضون<sup>(١٣)</sup> إلى ان كلمة مواطن دخلت الدستور اللبناني سنة ١٩٩٠ منقلة اليه من اتفاق الطائف، لكن اللبنانيين خبروا هذه العلاقة من خلال ممارساتهم لحقوقهم ومسؤوليتهم منذ الاستقلال، على ان هذه الخبرة التي تبدأ في العائلة ضمن الثقافة الأبوية السائدة وتتغذى من المعيوش اليومي الذي يؤكد على اهمية العلاقات الشخصية والتضامنات العشائرية والطائفية قد انتجت ما يسميه الباحثون الولاءات الفرعية. وتسمي سعاد جوزف هذه الممارسات بالحقوق العلائقية، وتسنّج سعاد جوزف عبر ابحاثها المتعددة ان "الحقوق العلائقية" تنتقل بشكل تبادلي بين نسق الأسرة ونسق الدولة<sup>(١٤)</sup>. وبما ان الطوائف هي الجماعات الثانوية الوسيطة بين الدولة والمواطنين، فإن المسار التبادلي ينضبط في حدود الطوائف التي ترفع سقف العقلانية من الأسرة إليها وتحفظه من الدولة إليها، وقد نجد في هذا الكلام ما يرتبط مباشرة بالديمقراطية "التوافقية" التي لا تستند إلى الدستور وحده بل تستند إلى المواثيق والأعراف التي يتقى عليها اللبنانيين".

لقد تحولت "الديمقراطية التوافقية" مادة للنقاش لا مجال لذكره هنا. دعونا نستعيد ما قاله دانيال برومبرغ في مقدمته حول "التعدد وتحديات الاختلاف"، فقد أثبتت الدراسات التي أجريت في حينه في مجتمعات متعددة منقسمة إلى ان "الديمقراطية التوافقية" وان نجحت في لبنان كما يقول د. كمال حمدان، الا انها لن تستطيع ان تحظى التناقضات المعرضة لشئ انواع الضغوطات الداخلية والخارجية وهي ستكرر الانقسامات الطائفية أو الأمنية إلى ما لا نهاية<sup>(١٥)</sup> والتناقضات هنا تشير إلى الطوائف والمذاهب التي يتشكل منها المجتمع اللبناني.

وإذا كانت الطوائف كما يقول اللبنانيون هي معطيات اجتماعية وهي فعلاً كذلك، فالمعطيات الاجتماعية لا بد ان تخضع للتغيير والتبدل. والقول بالتغير ينزع صفة الثبات عن الطوائف ويصبح التوافق بين الأفراد المنتمين لمختلف الطوائف ممكناً ومطلوباً من اجل صياغة انتماءات عضوية كما يقول دوركهایم مبنية على تضامن الإرادات والمصالح.

لقد سال الكثير من الخبر وطال النقاش في أسباب النزاعات المتكررة في لبنان، ولكن الثابت حتى الان هو ان تلازم العوامل الداخلية والعوامل الخارجية هو السبب الرئيسي للانفجارات التي تحدث بين فترة و أخرى فعندما تستمر الحرب التي انفجرت عام ١٩٧٥ مدة ١٥ عشرة عاماً، فهذا وحده كافٍ لإظهار مقدار التناقضات الداخلية وقابليتها للتأثير بالخارج. وليس لنا ان نتوقف كثيراً عند انفجار ٥٨، الذي أثبتت الواقع جميعها قدرة الخارج على تقدير امد الحرب<sup>(١٦)</sup>. وننزعم هنا ان المشكلة قائمة في مستويين: مستوى

(١٢) فادي كيوان: مفهوم المواطنية في النوع الاجتماعي والمواطنة، دراسة حالة، لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.

(١٣) احمد بيضون: الدولة والمواطنة في لبنان، ورقة قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٠٠٨.

(١٤) سعاد جوزف: "معضلات ومتارق المسؤولية العلائقية الأبوية في لبنان" المواطن في لبنان، الجامعة الأمريكية، ص ١٧٥.

(١٥) دانيال برومبرغ: "التعدد وتحديات الاختلاف"، المجتمعات المنقسمة وكيف تستمر، ترجمة عمر سعيد الأيوبي، دار الساقي

. ١٩٩٧

(١٦) تدخل الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر من اجل إعادة الاستقرار إلى لبنان.

اول بنوي يتعلق بالتركيبة الاجتماعية المتعددة وبنها الثقافية<sup>(١٧)</sup>، وقدرة النظام السياسي اللبناني على إعادة انتاج نفسه بواسطة اجهزته الابيدولوجية، والثانية تتعلق بالبيئة الإقليمية والعالمية التي تستفيد من انتماءات فرعية متاحة فتدفع باتجاهات شتى تجعل من الحروب الداخلية، او الحروب الخارجية امراً على جدول أعمال المجتمع باستمرار.

لقد اجتاز لبنان على مدى سنوات استقلاله القصير حروب عدّة بعضها داخلي وهو عبارة عن نزاعات بين الجماعات المحلية من اجل بناء وتنشيط مشاريع سياسية محددة، وحروب خارجية مع دولة إسرائيل فرضتها عليه انتماءاته إلى العالم العربي وموقعه الجغرافي على الحدود الشمالية لإسرائيل. كيف تعامل اللبنانيون مع هذه الحروب وما هو موقع المرأة فيها.

### ثالثاً- موقع المرأة اللبنانية في الحروب الداخلية

#### ١-٣ نساء شاركن بالحرب، نساء صحايا الحرب

ربما علينا في بداية هذا القسم ان نؤكّد ما ذهبنا اليه سابقاً من ان الحروب الداخلية في لبنان لم تكن يوماً داخلية فقط، واذا كانت هذه المعادلة صالحة في معظم الاماكن التي عانت من الحروب الاهلية، فإن لها في لبنان موقعاً اساسياً في تحليل اسباب الحروب الاهلية منذ الاستقلال وحتى اليوم، وموقعاً لها الذي يترجمه التعبير الشهير "حروب الآخرين على ارض لبنان" يعبر بالفعل عن موقع العناصر الخارجية في كل نزاع، حيث تؤثر هذه العناصر مباشرة في طبيعة النزاع وفي نتائجه ايضاً. معتمدة على ركيائز معتمدة اجتماعياً هي الاخرى وتعتبر من صلب التكوينات الاجتماعية في لبنان اي الطوائف والمذاهب، مما يجعل الخلافات الداخلية اكثر تعقيداً، كما ان هذه الخلافات الداخلية تجعل التدخل الخارجي امراً ممكناً ومرغوباً في ان.

ويشير نزوح اللبنانيين لتحميل الخارج وزر افعالهم إلى هذا التدخل. وقد يكون لهذا الفهم تأثيرات ايجابية على استمرار الحياة المشتركة في لبنان اذ انها تتيح لهم معاودة العيش معاً بالرغم من الآلام والاحزان التي تخلفها هذه الحروب. ونستطيع ان نقرأ ذلك في الكتب الكثيرة التي صدرت عن هذه الحروب، ممثلين الاحزاب السياسية (كريم بقرادوني لعنة وطن، حبيب حرب الراهن الممنوع الياس ابو خليل قصة الموارنة في الحرب) او كانوا افراداً انخرطوا في الحرب لقد عبروا بعد ان وضعوا اوزارها في كتب ومقالات عن معاناتهم خلال هذه الحرب وعن نزوحهم للسلام بعد ذلك.

"كنت احارب الفلسطينيين لأنني اعتقدت انهم يشكلون خطراً على الكيان اللبناني"، هكذا بدأت جوسلين خويري قصتها مع الحرب، هذه المرة المرأة لم تكن ضحية للحرب بل كانت فاعلة فيها، "لم يكن شعورنا المسيحي واضحاً في بداية الحرب"، كان يجب انتظار الثمانينيات حتى يتضح ذلك الشعور. كنا نحارب "الفلسطينيين" الذين تخطوا الحدود واصبحوا يهددون وجود لبنان كان الكلام عن توطين الفلسطينيين يترافق مع ما كان يسمى برنامج كسنجر وتهجير المسيحيين واستفاضت جوسلين خويري في رسم حدود مساحتها في الحرب<sup>(١٨)</sup> كنت مسؤولة عن محور عسكري كنت اقود فريقاً مؤلفاً من اثنين عشر فتاة. وهذه هي

(١٧) فهمية شرف الدين: المسألة اللبنانية خصوصيتها المحلية ومكانة العوامل الخارجية فيها "قضايا استراتيجية في المتوسط" مؤلف مشترك، اشرف د. سمير أمين، ترجمة، سنا ابو شقر، دار الفارابي، ١٩٩٢.

(١٨) مقابلة جوسلين خويري، بتاريخ ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

مرحلتها الاولى، فجوسلين مرت بثلاث مراحل كما تقول: المرحلة الاولى "مرحلة الالتزام الوطني والسياسي"، "المرحلة الثانية وهي مرحلة الاسئلة التي دفعتها إلى ترك العمل العسكري والتوجه نحو الدين". اما المرحلة الثالثة فهي "المرحلة الاكثر تجذراً اذ انها أصبحت مسؤولة عن ٥٠٠ فتاة، جميعهم شاركوا بالقتال بشكل او باخر".

### كيف شاركت النساء، هل شاركن بقرار الحرب، وماذا كان موقعهن في قرار السلام؟

اسئلة اجبت عليها جوسلين بكل صراحة، كنت احضر اللقاءات السياسية التي يتخذ فيها القرار، ولكنني لم يكن لدي الاطلاع الكافي للتدخل في القضايا والسياسات الكبيرة اي في اخذ القرار، "كان لدي تأثير في القضايا الصغيرة حول كيفية ادارة الماكينة الانتخابية او ادارة الحرب".

وعن السؤال، هل النساء اللواتي شاركن في الحرب شاركن في صنع السلام؟ اجبت جوسلين لم انطلق ابداً من كوني امرأة، ودائماً اتساءل الان لماذا قضية المرأة ليست قضيتي "هذا ما قالته جوسلين خويري منطلقة من ان للحرب عمراً هو عمر الحرب اي عند ما تكون في العشرين وان صنع السلام له عمر ايضاً، لذلك فانا قبل الثمانينات اي في المرحلة الأولى للحرب شيء، والآن انا شيء آخر وما انا عليه توصلت له بفعل النضوج الشخصي".

في حرب دامت سبعة عشر عاماً تخللتها حروب اقليمية (احتلال اسرائيل الاول لما سمي بالشريط الحدودي، ثم احتياج لبنان سنة ١٩٨٢). لم تكن حياة النساء سهلة، لقد تحولت حياتهن إلى سلسلة من المعاناة نتيجة للنزوх والتغيير القسري، وتشير د. منى خلف نقاً عن شامي، لقد حولت الحرب اهتمام النساء عن اعمالهن وخططهن للترقي الاجتماعي اجتماعياً نحو اهتمامات متعلقة بسلامتهن وراحتهن. وبالرغم من ان بعض النساء كن ملحقات بالميليشيات في لبنان، فإن القليلات منهن كن فعلاً محاربات، اذ ان الأغلبية كانت ضحية هذه الحروب بطرق كثيرة<sup>(١٩)</sup>.

هذا ما قالته ايضاً ريجينا صنيفر في كتابها "القيمة السلاح"<sup>(٢٠)</sup> امرأة في خضم الحرب اللبنانية، حيث تروي ريجينا تجربتها في الحرب، كيف حملت السلاح، ولماذا حملت السلاح. لقد اندلعت الحرب ولم تكن قد تجاوزت الـ ١٣ عشرة سنة، وهي خاضت حرباً لم تشارك في قرار البدء بها وعندما وضعت الحرب اوزعها واتجه لبنان نحو السلام، لم تكن هي او غيرها مشاركة في صنع السلام ولا في التخطيط للمستقبل.

تحدث ريجينا صنيفر عن نفسها وعن رفيقاتها<sup>(٢١)</sup> "المحاربات" وتقدم كامرأة مقاتلة بين نساء مقاتلات، وتذكر جوسلين خويري رقماً كبيراً لهؤلاء النساء اللواتي كن في عداد المقاتلين. "كنت مسؤولة عن ٥٠٠ فتاة" بالطبع لم تذكر جوسلين الأعداد الأخرى المشاركة كقوة دعم بالخطوط الخلفية، ٥٠٠ فتاة هذا في حزب واحد، كان هو مركز جبهة اليمين بلغة تلك المرحلة التي قسمت الجبهات إلى يمين ويسار.

(١٩) د. منى خلف، تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء منهاج عمل بيجين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢.

(٢٠) ريجينا صنيفر: "القيمة السلاح" امرأة في خضم الحرب اللبنانية، ترجمة دار الفارابي، ٢٠٠٨.

(٢١) ريجينا صنيفر: "القيمة السلاح" امرأة في خضم الحرب اللبنانية، ترجمة دار الفارابي، ٢٠٠٨. مصدر مذكور سابقاً.

وماذا اذن عن الأحزاب الأخرى التي كانت بشكل جبهة اليسار؟ ليس من وثائق او كتابات تورخ لنساء ومقاتلات على هذه الجبهة. ومع ان توادر الأخبار للذين عاصروا تلك المرحلة وانا منهم، بأن الكثيرات من الشابات الحزبيات قد انخرطن بشكل عملي في الحرب، الا ان حوالاتنا للحصول على معلومات اكثر توثيقاً باعت بالفشل. وقد اكدت لي السيدة م.د وهي عضو في المكتب السياسي لأحد الأحزاب الأساسية التي شاركت بالحرب، وهي عاصرت الحرب وشاركت فيها بشكل او بآخر، اكدت لي انها لم تكن مقاتلة، ولا تعرف اية امرأة حملت السلاح وقاتلت على جبهة القتال". وقد بررت ذلك بأن الأحزاب لم تكن تحضر للحرب ولم يكن القتال وسيلة او هدفاً بل هو فرض عليهم فرضاً<sup>(٢٢)</sup> ولكنها تستدرك قائلة ان هناك مجموعة من الشابات اللواتي شاركن في الحرب وتم تدريبهم والحقوا بحماية الجبهات الداخلية، ومنهن من استشهدن بالفعل، اما عن قرار الحرب فكلام السيدة م.د وهي عضو مكتب سياسي في احد الأحزاب يعتمد على تجربتها الشخصية وترى ان المرأة في الأحزاب شاركت في قرار الحرب بالرغم من ضآلة اعدادهن، إلا انهن ناقشن قرارات الحرب كقرار المقاومة ضد العدو الإسرائيلي على سبيل المثال<sup>(٢٣)</sup>.

ربما جاز لنا القول هنا، ان الجبهة التي قاتل معها اليساريون كانت الأقوى حتى سنة ١٩٨٢ سنة الاجتياح الإسرائيلي، ولم يكونوا بحاجة لمساعدة من النساء، فقد كانت تحالف واسع من الشيوعيين والأحزاب القومية والتقدمية والفلسطينيين الذين كانوا لا يزالون في لبنان. لقد شاركت النساء في الحرب على هذه الجبهة ولكنها شاركت بكونها قوة دعم للمقاتلين، شاركت في تضمين الجراح، وفي توزيع المساعدات، وفي تأمين الخطوط الخلفية للمقاتلين انها تجربة المرأة كموقع احتياطي يطلب عند الحاجة ثم يعاد إلى مكانه الأصلي هكذا حدث في الجزائر— وهكذا حدث في لبنان.

ومهما يكن من امر، فإن النساء اللواتي شاركن في الحرب، لم يكن كثراً، لكن النساء اللواتي خضعن للحرب، وتأثرن بنتائجها كانوا هم الاكثرية الساحقة، تهجرن ورحلن، واعتدى عليهن، وتحملن مسؤولية العائلات في غياب الرجال القسري، هذا ما تشير إليه جميع الاحصاءات التي تحدثت عن الحروب الداخلية<sup>(٢٤)</sup>، وبالرغم من عدم وجود احصاءات متكاملة حول المدنيين الذين تأثروا بالحروب الداخلية فإن بعض الاحصاءات الجزئية تظهر بوضوح تأثير النساء بهذه الحروب بشكل كبير، خلال عشر سنوات من هذه الحروب، كانت النتيجة كالتالي: ٦٢٦٠٠٠ عائلة تهجرت، ١٨٠٠٠٠ استشهدوا خلال الحرب ٩٠ في المائة من المدنيين، بالطبع عندما نتحدث عن المدنيين فحن نتحدث عن النساء والأطفال وكذلك المستنين. فالمرأة في معظم الحالات ضحية للحرب وهي كذلك في الحرب اللبنانية، التي دامت ١٧ عشر عاماً، وقد روت لنا ماري هزار، في دراستها حول "تحديات الحرب، شهادات نساء في اوساط غير مترففة" مأساة النساء اللواتي خضعن لنتائج الحرب: ترحيل قسري، تهجير تحت تأثير الخوف والآلام وضياع في بيئات مختلفة... انها مأساة الآلاف من النساء اللواتي غادرن قراهن وبيوتهم ليصبحن تحت رحمة الفقر والعوز".

وجه آخر لمعاناة النساء ترويه نزيهة الأمين، في دراستها "التهجير وأثره على دور المرأة في الأوساط الشعبية" وجه يظهر المأساة التي خلفتها الحروب على اوضاع النساء وتسعین نزيهة الأمين بالصحف التي أوردت الأخبار وكتبت التحقيقات عن معاناة المهجرين والمرحلين بالقوة بين المناطق. تتحدث عن الاختفاء القسري الذي تواصل طوال فترة الحرب، تتحدث عن الإذلال النفسي والجسدي الذي

(٢٢) مقابلة: جوسلين خويري مصدر مذكور سابقاً.

(٢٣) مقابلة مع ماري الدبس، بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

. May Hazaz: le défi a la guerre: les témoignages des femmes issues de milieux défavorisés. P.61 (٢٤)

تراوحت حدته من الاعتداء عليها او على افراد اسرتها امام اعينها حتى حالات الخطف لافراد العائلة التي كانت تتم امام عينها دون ان تتمكن من القيام بشيء لإنقاذهم<sup>(٢٥)</sup>. وتنقل الباحثة عن احداهن كلامها عن صعوبة التهجير، والمشكلات التي يرتبها عليها كونها امرأة، وخاصة فيما يخص ذاتها فكانت بحاجة دائمة لحيز خاص. الا ان ضريبة التهجير التي دفعتها النساء خلال الحرب اللبنانية لم يقتصر على الإرباك الحاصل نتيجة الترحيل القسري، بل ايضا الاختلال الحاصل فيما تحمله من قيم، وهي ترى ان الحرب اتت على كل ما كان يعتقد انه من المحرمات، فقد روت النساء المهاجرات معاناتهن اثناء التهجير، والآثار التيخلفتها المعاناة على قيمهن وما احدثته من إذلال نفسي وجسدي، ووصلت إلى حد الاغتصاب في أحياناً كثيرة. كما عاشت المرأة اللبنانية قسوة التهجير وعذاب فقدان الأولاد والزوج<sup>(٢٦)</sup>.

## ٢-٣ المرأة اللبنانية في وسط الحروب الخارجية

لم يتعرض لبنان لحروب داخلية فقط، لقد كان لموقعه الجغرافي الواقع على الكتف الشمالي لفلسطين اثراً كبيراً في تأجيج الصراعات الداخلية. كما انه كان في قلب الصراع العربي الإسرائيلي. خاصة بعد دخول الفلسطينيين كمقاتلين إلى لبنان باعداد كبيره سنة ١٩٦٨ ومع ان الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان سبقت بكثير النزاعات الداخلية الا ان اشتداد الصراع الداخلي بين الجماعات اللبنانية ساعد بشكل مباشر او غير مباشر اسرائيل على تكثيف عدوانها على لبنان واصبحت الاعتداءات اكثر انتظاماً وهي وإن بدأت باجتياحات صغيرة الا انها نظورت كثيراً في السبعينيات وقد ابتدأ العدو الاسرائيلي باحتلال مباشر لمنطقة واسعة من الجنوب سنة ١٩٧٨ سميت آنذاك بالشريط الحدودي، واكملاً عدوانه باجتياح واسع للبنان وصل حتى بيروت سنة ١٩٨٢. ليعود تحت ضربات المقاومة ويستقر في المنطقة الحدودية حتى سنة ٢٠٠٠ تاريخ تحرير الجنوب.

## رابعاً - كيف تعاملت المرأة اللبنانية مع الحروب الخارجية وain موقعها منها؟

لم يكن موقع المرأة اللبنانية في هذه الحروب مختلفاً عن موقعها في الحروب الأهلية التي عاشها لبنان، فهي ايضاً شاركت وان كان بأعداد قليلة في هذه الحروب كمقاتلة، لقد كان لبعضهن شرف مقاومة الاحتلال تماماً كالرجال، وقد نذكر هنا اسماء النساء اللواتي استشهدن في هذه المقاومة كسناء محيدلي ولو لا عبود، ووفاء نور الدين، وتذكر لنا السيدة م. د اعداداً كبيرة من المقاومات داخل جبهة المقاومة، لقد كان الالتحاق بجبهة المقاومة شرفاً تسعى اليه المقاومات وكلهن في عمر الشباب الذي اسمته جوسلين خويري عمر الحرب، ويكتفي ان نشير إلى ما كتبته المقاومة سهى بشاره<sup>(٢٧)</sup> عن توقفها الشديد الذي رافق سني صباها إلى الالتحاق بجبهة المقاومة، وعن السعادة التي غمرتها عندما استطاعت ان تكون واحدة منهم. وقد استكملت النساء في المقاومة الإسلامية ما بدأته النساء في الأحزاب اليسارية والقومية، وقد بقيت اعداد منهن في الاسر مدةً طويلة.

(٢٥) تعتمد نزية الأمين في النقطة الأولى على جريدة النهار في مقابلات مع مهجري المسلح بتاريخ ٢٤/١/١٩٧٦، وفي النقطة الثانية، على تحقيق أجرته مراسلة وكالة روبيتر هيلينا كوبان عن المهجرين في الدامور وتل الزعتر، انظر مقالة نزية الأمين في (المرأة شاهدة على الحرب) مصدر مذكور سابقاً.

(٢٦) المصدر نفسه، الهوامش (٩-١٠-١١).

(٢٧) سهى بشاره: "مقاومة"، ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقى، طبعة ثالثة، بيروت، ٢٠٠٢.

لكن المرأة في هذه الحروب الخارجية كانت ضحية أيضاً. ففي فترة الاحتلال الطويلة ما بين ١٩٧٨ و ٢٠٠٠، تعرضت المرأة في الجنوب بشكل خاص للقتل نتيجة للاعتداءات المتكررة على جنوب لبنان، وتعرضت للتهجير وللترحيل القسري وتدمير الممتلكات، كما تعرضت للاعتقال والأسر وقد كان الأشد أياماً هو تعرضها للإيذاء النفسي نتيجة لانتزاع أولادها منها وزجهم بالسجون.

تذكر د.منى الشمالي في دراستها حول "تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء منهاج عمل بيجين" ، ان الدراسة الميدانية التي حاولت تقييم تأثير الحرب المستمرة في جنوب لبنان على النساء، اظهرت ان اغلبية النساء، (٨٥ في المائة) وصفت الحرب كظلم فرض عليهم وعلى عائلاتهم، اضافة إلى ذلك شددت النساء على الآثار السلبية التي نجمت عن الحرب، هجرة تهجير ومرض<sup>(٢٨)</sup>.

وكما في الحروب الداخلية، كذلك في الحروب الخارجية، لم تشارك النساء في اية مباحثات او مفاوضات لإيقاف الحرب. لقد شاركت المرأة في الحروب الداخلية والخارجية، شاركت كمقاتلة، وشاركت كمدنية/ضحية، ولكنها في الحالتين لم تشارك في قرارات الحروب. فهل شاركت في قرارات صنع السلام؟

النساء اللواتي تحدثن عن تجربتهن في الحرب لم يكن كثيرات، والكتب القليلة التي كتبها رجال لم تذكر دور النساء لا في الحروب الداخلية وفي الحروب الخارجية. وتحدثت النساء عن موقعهن في الحرب، كمقاتلات، وتحدثن اخريات عن آلامهن واحزانهن كضحايا للحرب.

لم تذكر النساء انهن شاركن في قرارات السلام، او حتى في قرارات السلام، و اذا كان البعض منهن يحكم موقعهن السياسي داخل الاحزاب قد شاركن في قرارات الحرب على اسرائيل (جبهه المقاومة الوطنية اللبنانية) وهي حالة ربما كانت فريدة، الا انهن لم يكن عضوات في الوفود المفاوضة. لقد جرت اشكال متعددة من الحوارات الوطنية خلال فترة الحرب الداخلية بين الافرقاء المتنازعين من اجل وقف القتال. وجرت جولات اخرى من المفاوضات الرسمية من اجل ايقاف الحرب، في لوزان وجنيف والطائف، ولكن جميع هذه المفاوضات غابت عنها النساء غياباً تاماً.

وقد يكون لافتاً للانتباه ان تكون طاولة الحوار الأخيرة التي جرت سنة ٢٠٠٦ اي قبل العدوان الإسرائيلي لم تتضمن ايضاً نساء. لقد غيبت عنها النساء بالرغم من وجود النساء في الندوة البرلمانية ودخولهن السلطة التنفيذية. وكان ملفتاً ايضاً الآن ان المفاوضات بين الاطراف المتنازعين ١٤ آذار و ٨ آذار في الدوحة خلت هي الاخرى من وجود النساء على طاولة المفاوضات. لكن النساء وان كن لم يشاركن في الوفود التي فاوضت من اجل الوصول إلى السلام، لكنهن ساهمن في صنع هذا السلام.

لقد شاركت النساء في كل التظاهرات التي كانت تدعو للسلام ایام الحرب الأهلية التي أمدت سبعة عشرة عاماً وشاركت في توقيع البيانات من اجل وقف الحرب. ولعل أشهر تلك التظاهرات كانت تلك التي حدثت على الخط الأخضر، سنة ١٩٨٨ والتي حاولت ان ترفع الحواجز الفاصلة بين المنطقتين المتنازعين آنذاك.

---

(٢٨) من أجل مزيد من التفصيل انظر، تقييم وضع المرأة اللبنانية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢

#### ٤- موقف الحكومة والمنظمات غير الحكومية في الحروب الداخلية

لم يكن للحكومات المتعاقبة في لبنان ان تفعل الكثير في ظل النزاعات التي بلغت نقطة اللا رجوع سنة ١٩٧٥ ، لقد اندلعت الحرب بين اللبنانيين أنفسهم وبين اللبنانيين والفلسطينيين، وانتجت استقطابات شديدة في المجتمع ما لبثت ان انعكست داخل مراثب السلطات التنفيذية والتشريعية والإدارية، وقد ادت هذه الانقسامات إلى تعطيل أعمال الدولة الخاصة بالمجتمع، هكذا لم تستطع الحكومات خلال الحرب الاهلية وعلى امتداد خمسة عشر عاماً ان تساهم في ايواء المهجريين والمرحلين الذين أجبرتهم الحرب على ترك منازلهم والانتقال من مناطق إقامتهم؛ ولم تستطع الحكومات حماية الأفراد او ممتلكاتهم، او الحفاظ على حقوقهم، لقد تعطلت القوانين والتشريعات الحماية وسادت علاقات القوة، فانتشر ما يسمى بالاحتلال، احتلال البيوت ومرافق الأعمال، وأصبحت لغة السلاح هي اللغة التي تحكم المجتمع، والسلاح هنا هو سلاح الجماعات السياسية والطائفية. ولم تسلمقوى العسكرية ايضاً من الانقسامات فانتشر ما يسمى بالمناطق الأمنية التي تحكم فيها مباشرة الميليشيات والمسلحين الحزبيين.

وكان يجب انتظار دخول لبنان مرحلة السلام حتى تبدأ الحكومة بادخال برامج حقيقة من أجل إعادة المهجريين ولا تتوفّر لائحة رسمية بالبرامج التي وضعّت من أجل إعادة المهجريين، والمصدر الأكثر حداثة في هذا المجال هو الدراسة التي أشرنا إليها سابقاً أي "تقييم وضع المرأة اللبنانية".

وتعدد الدراسة مجموعة من المشاريع: مشروع عائدون المعروف ببرنامج الأمم المتحدة لدمج المهجريين وتأهيلهم اجتماعياً واقتصادياً. وبرنامج الحقوق وهو احد البرامج القليلة التي تعمل على تقديم مساعدة للاجئين والمهجريين في الوقت عينه.

لكن الدراسة تشير إلى غياب اية لائحة تتضمن معلومات عن البرامج التي تسعى إلى حماية المهاجرات، وان كان هناك بعض البرامج المتفرقة التي تلحظ بعض الاهتمام بالمرأة وبإعادة إدماجها بشكل خاص.

الاستنتاج المنطقي ان هموم العناية بالنساء قد غابت غالباً شبه كلي عن جدول اعمال الحكومات. ومع ان الحكومة انشأت اللجنة الوطنية المركزية للمهجريين الا ان الاهتمام كان منصباً على الاسر ولم يكن للمرأة فيها من نصيب هكذا خلت الاحصاءات من معامل الجنس وقد بلغ عدد المهجريين الاجمالي بحسب هذه اللجنة ٨٠٠ الف نسمة الا ان هذه الاحصاءات لم تتضمن تفصيلات حول النساء او الاطفال او الفئات الاخرى المهمشة كالمعوقين او المسنين، كذلك فإن جهاز المعلومات والاحصاءات في "الهيئة العليا للإغاثة" الذي استند إلى دراسة ميدانية للدكتور جان مراد عام ١٩٧٨ ، لم يتحدث الا عن اعداد المهجريين، وكذلك فإن الدراسة التي اعدتها مركز دراسات وابحاث الشرق الأوسط سنة ١٩٨٣ ، تحدثت عن اعداد كبيرة لم تكن الاشارة إلى اعداد النساء فيها واضحة تماماً. لقد كان الهدف من الدراسات بمجملها هو التعرف إلى اعداد الاسر واحتياجاتها والى هويتها الدينية والطائفية في ظل حرب داخلية تقاطع فيها الطائفي مع السياسي بصورة واضحة<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٩) جان مراد، الهجرة والتهجير في الأزمة اللبنانية/الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، منتدى الفكر العربي، سنة ١٩٨٨

ونقدم شهادات النساء التي اوردتها صحف تلك الايام عن الآلام والاحزان التي واجهتها النساء منفردة، مرة لانها تولت مسؤوليات الاسرة في ظل غياب الاهتمام بهن من الحكومات ومرات اخرى لاسباب تتعلق بجنسها وعدم قدرتها على مجابهة التحديات التي نفرضها النزاعات المسلحة المتنقلة من كل القوانين<sup>(٣٠)</sup>.

#### ٤-٤ وماذا عن دور المنظمات غير الحكومية

لكن الحياة لا تتحمل الفراغ. وفي غياب الحكومة والتخلّي عن دورها المنوط بها، انبرت منظمات غير الحكومية للمساعدة في التخفيف من معاناة الحروب الدائرة على المدنيين، وقد ازداد الالاحاج على دور المنظمات غير الحكومية مع تسارع وتيرة التحولات المرتبطة بالعولمة التي شهدتها نهايات القرن الماضي وانتشار والتوترات والنزاعات المرتبطة لها.

والتركيز على هذه المنظمات يتأتي في رأينا من اعتبارها اشكالاً للتتنظيم الاجتماعي لها مكانها في الواقع الاجتماعي، وهي لصيقة بثقافات وتقالييد المجتمعات المحلية مما يتاح لها ان تقدم كبديل يسمح بالشرعية الكافية لتمثيل احتياجات ومصالح المجتمع.

وتشير الدراسات المختلفة التي تناولت دور المنظمات غير الحكومية ان هذه المنظمات قامت بدور لافت في الدعوة إلى السلام عن طريق التظاهر، وتوقيع العرائض، والدعوة إلى المسيرات والاحتجاج العلني، لكن دورها الأساسي كان مساعدة الأسر المهجّرة، وفي رعاية الایتام والمعوقين. وتوكّد الدراسة التي نفذتها د. فاديّا كيوان<sup>(٣١)</sup> ان العاملين في هذه المنظمات كانوا اكثراً هم النساء، وكان نشاطهم منصباً في مجمله على المجالات الرعائية والانسانية<sup>(٣٢)</sup> بنسبة ٩٠ في المائة و ٧٥ في المائة على التوالي وفي كل المجالات "وحيثما بدا ان هناك نقصاً او تقصيراً"<sup>(٣٣)</sup>.

على ان دراسة تقييم وضع المرأة اشارت إلى ان برنامج الأمم المتحدة للمتطوعين في (UN) هو الوحد الذي شدد على اهمية مشاركة المرأة في لجان العودة، على ان اية اشاره لم تتوفّر حول مدى التقدّم في هذا المشروع.

كما ان الدراسة نفسها تشير إلى ان منظمات غير حكومية ومحليّة (كاريتاس، مجلس الكنائس الشرقي الأوسط) كانت الوحيدة الناشطة في هذا المجال، فاهتمت بالنساء وقدمت مساعدات مالية على شكل قروض صغيرة، كما ان المجلس انشأ وحدة خاصة للعناية بالنساء الا ان هذه الحالات ظلت مفردة ومنفردة ولم تطال الا جزءاً بسيئاً من النساء اللواتي تعرضن لأقسى انواع النزوح والتهجير.

(٣٠) المرأة شاهدة على الحرب، مصدر مذكور سابقاً، انظر مقالات مي هزار ونزيره الأمين.

(٣١) د. فاديّا كيوان: عمل النساء في الهيئات الاهلية، فريديريش ابيرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت، ١٩٩٢.

(٣٢) د. كاميليا فوزي الصلح: الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من دول الإسکوا التي تعاني النزاعات، نيويورك،

.٢٠٠١

.Ghassan Sleibe, Les actions collectives de la résistance civile à la guerre, Cermoc, CNRS, Paris, p. 18 (٣٣)

ونستطيع ان نقول هنا ان هذه البرامج لم تتعدي حدود المساعدة ولم ترق إلى برامج للحماية او الوقاية من الحروب.

ولن نجاذف هنا بإطلاق الاحكام الا اننا نستطيع ان نقول ان التدخلات التي مارستها المنظمات غير الحكومية لم تتضمن برامج خاصة بحماية المرأة، لقد ظل مفهوم الأسرة متوقفاً على ما عاده، وتم النظر إلى المرأة باعتبارها المسؤولة عن الاسرة او الناظمة والمنظمة لها في غياب الزوج، ولم تؤخذ حالتها المفردة بعين الاعتبار.

٤-٣ ونقدم تجربة حرب ٢٠٠٦ نموذجاً لأشكال التدخلات اكان ذلك من جانب الحكومة او من جانب المنظمات غير الحكومية، ففي دراسة حول "انعكاسات العدوان الإسرائيلي على اوضاع النساء والأطفال" في تموز/يوليو - آب/أغسطس ٢٠٠٦ التي نفذتها مؤسسة البحث والاستشارات<sup>(٣٤)</sup>. انطلق الباحثون من معطيات جزئية كانت قد نشرتها بعض وسائل الإعلام لا سيما المكتوبة منها والتي تحدثت عن عدد من القتلى تجاوز ١١٠٠ قتيل مثلاً النساء والأطفال حوالي ثلثي الضحايا عدا الجرحى والمعوقين وعدا اثار النزوح التي أحقت الضرر بـ مليون نازح جلهم ايضاً من النساء والأطفال. وقد اتخذت الدراسة منهجاً محدداً هو المجموعات المركزية "focus groups" و اختارت ثلاثة مناطق جنوبية تم تدميرها بالكامل تقريباً من اسرائيل، ومنطقتي البقاع، والضاحية الجنوبية.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج أساسية فيما يخص الصعوبات والشروط الصحية والنفسية والاجتماعية التي لحقت بالنازحين. لكن الاهم في هذه الدراسة، هو الحديث عن اشكال الدعم، والجهات الداعمة، وهل هناك دعم خاص للنساء.

تظهر الدراسة ان معظم العينة قد ركزت على مسؤولية الدولة، ولكنها تحدثت عن "تقسيم" الدولة عن المساعدة، وفيما يظهر التقرير، كيف لعبت الهيئة العليا للاغاثة والهيئات الدولية دوراً أساسياً في توفير المساعدات عبر البلديات والقوى السياسية والجمعيات الاهلية، الا ان معظم العينة أكدت على دور الاحزاب والمنظمات الاهلية في هذه الحرب، وتشير الدراسة إلى صعوبات واجهت المنظمات الاهلية المستقلة في الحصول على المساعدات بغية توزيعها اذ ان الاستثمار السياسي للحرب وللمساعدات حال دون ذلك.

تنطلق الدراسة من بديهيات غير قابلة للنقاش تتحدث عن النساء والاطفال كمجموعتين قائمتين بذاتهما "تشكون من بعض اشكال التمييز وتبدوان اكثر تعرضاً بصورة عامة لمفاعيل الأزمات، من غيرها من الفئات الاجتماعية". ويشير التقرير إلى ان المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي هي المناطق الطرفية في لبنان بالإضافة إلى ضاحية بيروت الجنوبية القرية، ويؤكد التقرير ان التأثيرات المتباينة التي ظهرت لدى الفئات المختلفة تتفاوت بشكل عضوي مع الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية لهذه المناطق<sup>(٣٥)</sup>.

وفي وصف للأثار التي خلفها العدوان على النساء، تظهر الدراسة ان النساء والاطفال شكلن ثلثي ضحايا العدوان، عدا الجرحى والمعوقين وعدا اثار النزوح التي أحقت الضرر بـ مليون نازح جلهم من النساء والاطفال.

(٣٤) كمال حمدان: انعكاسات العدوان الإسرائيلي على اوضاع النساء والأطفال، ٢٠٠٦، مؤسسة البحث والاستشارات .٢٠٠٦

(٣٥) تقرير التنمية العربية الإنسانية، ٢٠٠٧، ص ٥

وعن الصعوبات التي واجهتها النساء خلال فترة العدوان والنزوح تشير الدراسة إلى صعوبات عده: صعوبات متعلقة بالشروط الصحية (نقص المياه، نقص في الأدوية...) صعوبات نفسية اجتماعية/غياب الخصوصية النسائية صعوبات تكيف مع مستجدات الحرب والخوف على الأهل.

لكن الدراسة لم تشير إلى أي نوع من أنواع البرامج التي كانت مخصصة للنساء، وفي الحديث عن الصعوبات لم تشير الدراسة إلى صعوبات تتعلق بالنساء والفتيات بصورة خاصة في مراكز النزوح كان المهجرون في دراسات سابقة قد أكدوا عليها<sup>(٣٦)</sup> خاصة وان الدراسة تشير إلى بعض التوافق، النقص في المياه والاكتظاظ السكاني في مراكز النزوح وغياب الخصوصية التي تحتاجها النساء.

لم تطرق الدراسة إلى أية معلومات حول العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، لكن المداولات مع المجموعات المركزية اظهرت احتياجات خاصة بالنساء، لم يجر استثمارها جيداً في التقرير وخاصة في القسم المتعلق بالتوصيات.

ومع ذلك فلا بد من لاشارة ان الاغاثة التي حصلت خلال حرب تموز تعتبر قصة نجاح حقيقة لتضافر جهود الدولة عبر هيئة الاغاثة مع المنظمات الاهلية التي لعبت دوراً أساسياً في مساعدة المهاجرين ودعمهم في المجالات كافة. ويجب النظر إلى غياب أية برامج خاصة بالنساء او الفتيات النازحات باعتباره امتداد لتغييب القضايا الخاصة بالنساء، فالمستوى التشريعي المعمول به في لبنان وخاصة فيما يخص الاحوال الشخصية وقانون الجنسية لا يزال يحول دون النظر إلى المرأة ككائن مستقل بل هي دائماً عضو في اسرة يرأسها رجل، اباً كان او زوجاً او اخاً.

نستطيع ان نرى ذلك في كل الاجراءات التي اتبعتها الحكومة اللبنانية فيما يخص التعويضات على المتضررين من جهة وفي جميع المداولات والمفاوضات التي تلت الحرب. فقد خلت هذه المفاوضات من النساء فالوفد الذي ذهب إلى فرنسا لم يتضمن سوى امرأة واحدة وقد مثلت والدها في الاجتماع كذلك المفاوضات التي جرت في الدوحة وادت إلى اعادة تكوين السلطة هي ايضاً خلت من النساء.

المرأة في لبنان شاركت في الحرب وهي لم تشارك في قرار الحروب والمرأة في لبنان كانت ضحية للحروب وكان لها دور في إيقاف هذه الحروب لكنها لم تعط دوراً في صنع السلام. فهل للمرأة دور في بناء ثقافة السلام؟ وهل المجتمع اللبناني مهياً لإعطائها هذا الدور.

#### خامساً- المرأة اللبنانية كصانعة للسلام

لم يعد خافياً ان المرأة تدرج ضمن الفئات الرئيسية صاحبة المصلحة في تسوية الصراعات وفي تحديد المسارات التي ستوجه التنمية في المستقبل، ويعود ذلك إلى ان النساء هن الفئة الأكثر تضرراً في الحروب، منهن ضحاياها وهن أيضاً يتحملن نتائجها، ورغم ان النساء هم من المدنيين في أكثر الحالات تحولن في الحروب الحديثة إلى اهداف محددة للهجمات في وقت يبرز فيه العنف الجنسي كسلاح في الحرب يستخدم لتخريب الجماعات والاسر (رواندا، العراق...) ولا ننسى دور النساء في الحروب جنباً إلى جنب مع الرجال (لبنان، فلسطين، العراق، البوسنة) سواء كانت المرأة هي من ضحايا الصراعات او من المحاربين

(٣٦) انظر المرأة شاهدة على الحرب، مصدر مذكور سابقاً.

فيها، فالنساء يتحملن عبئاً إضافياً بسبب الأدوار التقليدية المفروضة عليهن كنساء، وكذلك عبئاً نفسياً نظراً لكونهن نساء، وتنعكس هذه النظرة التقليدية بصورة واضحة في تغيب النساء عن قرارات صنع السلام وإعادة الإعمار.

وقد اظهرت المقابلات والدراسات للحوادث المتصلة بالحروب الداخلية والخارجية ان المجتمع اللبناني الذي لا يزال يعاني ازمات هذه الحروب ويتأثر بنتائجها، لم يستطع ولأسباب تتصل بنظامه السياسي القائم على المحاصصة الطائفية، ان يتجاوز ما نسميه مجتمع الحرب، وفي هذا الجو من التشنج السياسي بين الطوائف تغيب كلية مطالب الفئات المهمشة وخاصة مطالب النساء. هكذا مثلاً وبدون اي نقاش تم حذف بند الكوتا النسائية في اتفاق الدوحة بالرغم من وجوده في مشروع قانون الهيئة الوطنية لقانون الانتخاب، ولم تتفع التحركات التي قامت بها الهيئات النسائية بالتعاون مع لجنة المرأة والطفل البرلمانية بالتأثير في البرلمان من اجل اعادة النقاش حول الموضوع. ويعود هذا الفشل في رأينا إلى سببين اثنين: السبب الأول هو استمرار الانقسام العامودي للمجتمع بين الطوائف المتنازعة مما يؤدي إلى ترتيب سياسي للألوبيات الاجتماعية/القانونية ويدفعه إلى الدرجة الثانية. ويؤثر هذا الانقسام بشكل واضح على قدرة النساء والمجتمع المدني على المطالبة بالتغيير.

السبب الثاني وهو المتعلق بالثقافة السائد، حيث لا تزال المرأة تابعة للذكر فيما يخص وجودها الاجتماعي، وهذا يجعل من موقعها خلال فترات الحرب موقعاً هشاً حتى وان كانت في صفوف المقاتلين. فحين تضع الحرب اوزارها وحين يكون السلام نتيجة للمساومات والتسويات فإن مجتمع ما بعد الحرب يعيد انتاج مجتمع ما قبل الحرب، هكذا استعادت النساء اللبنانيات بعد الحرب موقعهن المعروف في الاسرة ولم تستفرد النساء من التغيرات التي اعادت توزيع السلطة بين المتحاربين. ومع ان الحكومات المتعاقبة افتتحت ولا تزال ورشة تحديث القوانين، الا ان القوانين المتصلة بالمرأة ظلت على حالها فلا تزال المرأة مواطنة من الدرجة الثانية في قانون الجنسية حيث لا تستطيع المرأة ان تمنح اولادها وزوجها جنسيتها، ولا تزال قوانين الاحوال الشخصية تتظر إلى المرأة باعتبارها قاصرة عن المشاركة في ادارة شؤون اسرتها والاشراف على تربية اولادها او ان يكون لها حق الوصاية عليهم في حال غياب الاب، او اختفائه او وفاته.

وإذا كانت بعض القوانين قد انصفت المرأة باكراً كقانون حق المرأة في المشاركة السياسية الا ان العوائق الثقافية التي تتجهها آليات التمييز الاجتماعي التي يثيرها قانون الاحوال الشخصية لم تتح للنساء المشاركة بشكل متوازن مع الرجال فظللت نسبة المشاركة بعد اكثر من ٥٠ عاماً على اعطائهما الحق لا تتجاوز ٧،٤ في المائة وهي من ادنى النسب في العالم.

ان الحديث عن موقع المرأة في القوانين، والإشارة إلى التمييز ضدها في بعض القوانين يفسر غيابها عن جميع المداولات التي تمت من اجل ايقاف الحرب، ويفسر غيابها عن الانفاق والتسويات التي لا تزال تترکر في ظل النزاعات المتعددة داخل المجتمع اللبناني.

#### ١-٥ ما العمل اذن؟

وما هي الوسائل والادوات المطلوبة من اجل حماية النساء وتحسين موقع المرأة في اتخاذ القرار في النزاعات، وفي حلها وفي بناء ثقافة السلام؟

في اعلان ومنهاج عمل بيجين تكرست رسمياً الاجراءات التي يتعين على المجتمع ان يقوم بها، وقد صنفها اعلان بيجين في ستة اهداف استراتيجية، كان الاجراء الاول الذي تم تكريسه هو اتخاذ الاجراءات لتشجيع المشاركة المنصفة من قبل النساء، والفرص المتساوية لهن فيما يتعلق بالاسهام في كافة المحافل وانشطة السلم على جميع الاصعدة ولا سيما على صعيد صنع القرار، عن طريق ادماج منظور النوع الاجتماعي في تسوية النزاعات المسلحة او غيرها.

المطلوب اذن هو جعل هذه الاجراءات جزء من السياسات الحكومية، فهل هي كذلك؟

٢-٥ يجب الاعتراف ان ادخال التعديلات على المقاربات السياسية ليس امراً سهلاً في لبنان، وقد يكون من باب التكرار القول ان غلبة السياسي على ما عداه في لبنان لا يتيح هامشاً كبيراً للحركات الاجتماعية لأخذ ادوارها، اذ ان هذه الحركات وما اصابها من اقسامات طائفية ومذهبية ساهم في تراجع ادوارها وفي تكريس المقاربات المذهبية للقضايا الاجتماعية. وقد يفسر هذا الواقع فشل الحركات النسائية في تحقيق بعض المطالب المتصلة بالموقع القانوني والتشريعي للنساء في لبنان (قوانين الاحوال الشخصية، قانون الجنسية، قانون العقوبات) في حين استطاعت حركات نسائية اخرى في بلدان عربية اخرى ليس لها تاريخ الحركة النسائية اللبنانية، ان تحقق بعض مطالبهما (المغرب، الجزائر..) على سبيل المثال.

هذا وبالرغم من ان لبنان قد خاض تجربة الحروب الداخلية والخارجية، الا ان تجربته فيما يخص تطبيق القوانين تطبق الحمائية للنساء اثناء النزاعات لا تزال في بدايتها. وفي زعمنا ان عدم التزام لبنان بالمواثيق الدولية، بالرغم من توقيعه عليها، عائد إلى الموقف المتدني للمرأة الذي لا تزال تشغله النساء في مواقع صنع القرار<sup>(٣٧)</sup>.

وهذا ما يتجلّى بصورة واضحة في علاقة المجتمع بالقرار رقم ١٣٢٥. واذا كانت مسؤولية الدولة واضحة فيما يخص الاتفاقيات التي توقع عليها. لكن هذه المسؤولية نادراً ما تتحمّل نطاق التقارير الدولية المرفوعة إلى المنظمة الدولية.

وفي موضوع القرار ١٣٢٥، فإن العيب الاساسي في تطبيق هذا القرار لا يعتمد على الارادة السياسية فقط بل ضرورة محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية، وهذا يتوقف بالدرجة الاولى على نشاط المنظمات غير الحكومية في التصدي لایة وسائل تؤدي للافلات من العقوبة.

وإذا شئنا ان نعزز الحماية الفعلية للمرأة اثناء النزاعات المسلحة فيجب ان لا ننتظر إلى المرأة فقط باعتبارها ضحية، بل يجب ان نعمل على مساواتها الفعلية للرجل في حالات السلم، وعلى تمكينها من المشاركة الفعالة في حياة المجتمع.

### ٣-٥ كيف تعاطى المنظمات غير الحكومية مع هذا الموضوع

تظهر الدراسات المختلفة ان المنظمات غير الحكومية قد لعبت ولا تزال تلعب دوراً اساسياً اثناء الحروب الداخلية والخارجية<sup>(٣٨)</sup> لكن هذا الدور مشدود إلى الموقف الانساني، فهي هنا للتخفيف من الآلام

(٣٧) فهمية شرف الدين: النوع الاجتماعي وصنع القرار في لبنان دراسة مقدمة إلى كوثر، ٢٠٠٦.

(٣٨) انعكاسات العدوان الإسرائيلي على أوضاع النساء، ٢٠٠٦، مصدر مذكور سابقاً.

والاحزان التي تجتها الحروب، لكن هذه المنظمات لا تملك اجنبة خاصة للموضوع الخاص بحماية النساء، واذا كانت بعض المنظمات النسائية في العالم قد قطعت اشواطاً كبيرة فيما يخص تشجيع وبناء السلام (رواندا، كولومبيا) الا ان المنظمات النسائية في لبنان لم تلحظ في برامجها اهمية هذا الموضوع. وفي اعتقادى ان الكثير من هذه المنظمات لا تعلم شيئاً عن القرار رقم ١٣٢٥<sup>(٣٩)</sup>، وقد حاولت ان استصرخ بعض رئيسيات ورؤساء الهيئات النسائية حول الموضوع، لكنهن رفضن الحديث واعتبرن ان الاولويات التي تفرضها الواقع في لبنان لا تتضمن حماية النساء فقط اثناء الحروب. فالاضحايا هم مدنيون وان كانت نسب النساء والاطفال مرتفعة جداً. لكن هذه الهيئات تعي تماماً ما يعنيه استبعادها من المفاوضات من اجل السلام، وقد اصدرت الهيئات الاهلية بياناً واضحاً عندما تم اقصاءها عن المحادثات التي اجريت في فرنسا مع المجتمع المدني الذي غابت عنه الحركات النسائية. وقد تكون الخطوة الاولى هنا هي التعريف بالقرار رقم ١٣٢٥ وتسلیط الضوء على الاهمية القصوى بالنسبة لحماية النساء واشراکهن في قرارات انتهاء النزاعات وبناء السلام.

#### ٤-٥ وماذا عن دور المؤسسات الدولية في هذا الموضوع

للمؤسسات الدولية دورها في لبنان، وهو دور متصل مباشرة بالنزاعات وخاصة النزاعات الخارجية. وجود ١٥٠٠٠ ألف جندي من قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان يفرض التزامات امنية وانسانية على هذه القوات، فالقرار رقم ١٣٢٥، طالب الأمم المتحدة، بتدريب متخصص لجميع افراد حفظ السلام على حماية المرأة والطفل في حالات الصراع ومراعاة احتياجاتها الخاصة وما لها من حقوق الانسان.

طالعنا الصحف يومياً عن الاجراءات التي تتخذها القوات الدولية في جنوب لبنان، تجدر الاشارة ان اليونيفيل وهي القوات التابعة للأمم المتحدة في جنوب لبنان اصدرت وثيقة تحت اسم ”Be Secure, Be Safe, Security Guidelines For Women, United Nations- Department of Safety and Security, 2006“<sup>(٤٠)</sup> وفي هذه الوثيقة معلومات هامة تتعلق بالتدابير الواجب اتخاذها في الميدان من اجل حماية المرأة من التحرش الجنسي، ومعلومات تتصل بمؤشرات التحرش الجنسي، وعلاماته، وكيف يجب ان تتعاطى النساء مع هذه المشكلة في حال تعرضها لها، في الحرب او في العمل او في الشارع. او مساعدات إنسانية، لكننا لن نعثر على اجراءات خاصة بالمرأة نفسها، ويؤدي الحذر الذي تمارسه القوات الدولية في المواجهات المتصلة بالنساء في الجنوب والقلق المرافق لايّة اجراءات الى استبعاد اية اجراءات خاصة بهن في ظل ثقافة لا تزال تعيد انتاج الادوار التقليدية للنساء والرجال.

#### سادساً- ما العمل، وكيف يمكن للقرار رقم ١٣٢٥ ان يصبح جزءاً من الممارسات القانونية والسياسية والاجتماعية في لبنان؟

لا يزال لبنان ضحية لحروب تقليدية تدور رحاها عبر الحدود في ظل احتلال اسرائيل لأراضي لبنانية، كما ان النزاعات بين الجماعات لم تتوقف حتى الان (٧ أيار/مايو ٢٠٠٨) لذلك تبدو الحاجة ملحة إلى تأسيس قانوني وثقافي للقرار رقم ١٣٢٥.

.٢) القرار رقم ١٣٢٥ ص .٢

.”Be Secure, Be Safe, Security Guidelines For Women, United Nations- Department of Safety and Security, 2006“<sup>(٤٠)</sup>

في المساحة القانونية، لابد من ايجاد تشريعات تحمي النساء بصورة خاصة، ونحن نتكلم عن تشريعات داخل الحدود الوطنية اذ ان القانون الدولي الانساني وقانون حقوق الانسان يغطي احتياجات النساء في حالات النزاع المسلح، وبذلك يمنح هذا القانون حماية مهمة للنساء سواء كأشخاص يشتركون في الاعمال العدائية او كمدنين.

ما ينقص هنا هو كيفية تنظيم العلاقة بالنساء من حيث التوثيق الشخصي، قضايا الترحيل التعسفي والعودة. كما يجب الاهتمام بالقضايا التي تنتج عن حل النزاعات وهي اعادة الاندماج في المجتمع، وتبقى القضية الاساس هي ادماج المرأة في جميع مستويات اخذ القرار (قرارات الحرب والسلم وقضايا حل النزاعات وما بعد النزاعات) كقضايا الادماج على اساس النوع الاجتماعي.

ان ادماج القرار ١٣٢٥ في سياسات الدولة القانونية والتشريعية يتطلب في رأينا العمل في مستويين:

- ١- مستوى التعريف بالقرار، وهذا يعني جعل هذا القرار مدار اهتمام الحكومات ثم الجمعيات والهيئات المدنية والاعلامية.
- ٢- الاعلان والاعلام عن القرار ضمن خطة استراتيجية مشتركة بين المنظمات غير الحكومية والمنظمات الحكومية (ادارة التوجيه في الجيش، وزارة الداخلية وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة العامة).
- ٣- توثيق التجارب الفردية والجماعية للنساء اللواتي عاصرن الحرب لابراز قدرة المرأة على المواجهة في سبيل استدامة العائلة وابراز الصورة غير النمطية لها في الحرب بوصفها ضحية للحروب بصفة عامة.
- ٤- التأكيد على أهمية وجود الدراسات والاحصاءات كمراجعة اساسية لوضع برامج حماية النساء في ظروف الاحتلال والنزاع المسلح والحروب الاهلية.
- ٥- وضع برامج لاعادة تأهيل النساء ضحايا النزاعات المسلحة والحروب والاحتلال الاجنبي.
- ٦- تعزيز دور المنظمات المجتمع المدني في رفع الوعي بأهمية المطالبة بالتعويض وعدم الإفلات من العقاب.
- ٧- الربط الوثيق بين حقوق المرأة والتحرر من الاحتلال وحرية وضع الأولويات من قبل منظمات المجتمع المدني ومقاومة الضغوط المفروضة من مؤسسات الدعم الدولية.

#### ما هو مطلوب من المنظمات غير الحكومية

- ادخال القرار ١٣٢٥ ضمن اهدافها الاستراتيجية باعتباره اداة قانونية وثقافية من اجل تأسيس النظر للاحتياجات الخاصة للمرأة اثناء النزاعات وبعدها؛
- تعزيز ثقافة المساواة القائمة على احترام النوع الاجتماعي؛

- القيام بدراسات معمقة حول وضع النساء في لبنان في حالات النزاع وما بعد النزاع وب خاصة حول العنف الجنسي والاغتصاب والأشكال المختلفة للعنف الجنسي؛
- تشكيل قوى ضغط من اجل اشراك المرأة في صنع القرار وخاصة القرارات المتصلة لبناء السلام واعادة ادماج ضحايا الحروب واعادة الاعمار؛
- اعداد مواد تدريبية قانونية وثقافية تتضمن معارف خاصة باحترام احتياجات النساء كانوا مدنيين او عسكريين.

### ما هو مطلوب من الحكومات

- تشير الاحصاءات والارقام إلى تدني مشاركة المرأة في صنع القرار في لبنان لذلك فإن الدور الاهم بالنسبة للحكومات هو تطبيق مبدأ الكوتا في جميع المراكز الحكومية لتسهيل مشاركة المرأة في جميع القرارات التي تتصل بإدارة المجتمع والدولة، وخاصة قرارات الحرب والسلام؛
- سن قوانين وتشريعات لحماية النساء اثناء الصراعات المسلحة وفي المراحل التي تليها والاعتراف بالعنف القائم على اساس الجنس في حالات الصراع؛
- وفي حالات السلم الاعتراف باهلية المرأة للمشاركة في مفاوضات الحرب والسلام والمساهمة مع المجتمع المدني في التعريف بالقرار ١٣٢٥ وتتدريب القوات العسكرية بما فيها قوى الجيش والشرطة على كيفية التعامل مع التدابير الحماية للنساء والفتيات اثناء الحروب لا سيما الاغتصاب والأشكال الاخرى للإيذاء الجنسي.

### ما هو مطلوب من المؤسسات الدولية

- تساعد قوات الأمم المتحدة UNIFEL لبنان على حماية حدوده من العدوان الإسرائيلي، لذلك فإن تعريف هذه القوات وتدريبيها على اجراءات الحماية المتصلة بالقرار ١٣٢٥ امر في غاية الاهمية؛
- تقديم الدعم المالي والفنى للحكومات ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الانسان لتوثيق كافة انتهاكات القرارات الدولية، ومتتابعة تنفيذ الخطط الوطنية للقرار ١٣٢٥ وتمكينها من الاستفادة من الوسائل والآليات الدولية؛
- حث ومتتابعة الدول على الانضمام لمعاهدة محكمة الجنائيات الدولية والمساندة في ملاحقة مرتكبي جرائم الحرب ضد النساء؛
- مواصلة سعي الأمم المتحدة على ادماج النوع الاجتماعي في برامج وتقارير الأمم المتحدة والعمل على زيادة عدد النساء في صنع القرار، وحل النزاع وعمليات حفظ السلام بما في ذلك تدريب موظفي الأمم المتحدة في بعثات السلام؛
- متتابعة تطبيق القانون الدولي الذي يحظر استعمال الاسلحة المحرمة دولياً ومنها استهداف المدنيين في الحروب ومعاقبة الجناة؛

- تقديم الدعم الفني والمالي لمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان لملاحقة قضايا التعويضات للمتضررين من الحروب والنزاعات وخاصة النساء؛
- حث المقررة الخاصة بالعنف ضد المرأة على زيارة دول المنطقة وخاصة فلسطين والعراق للوقوف على اوضاع النساء من الاحتلال وكذلك المقررين الخاصين الآخرين المعنيين؛
- مساعدة هذه القوات على نشر ثقافة السلام وإدارة التنوع باعتبارها مثلاً يحتذى به.

### المصادر والمراجع

- تقرير الأمين العام حول العنف ضد المرأة في العالم، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠٧.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإسكوا، المرأة في المنطقة العربية "واقع وتحديات وآفاق مستقبلية" أبو ظبي، ١٥-١٤ آذار / مارس ٢٠٠٧.
- نفوس محطمة: منظمة العفو الدولية، السنة، ٢٠٠٤.
- إعلان ومنهاج عمل بكين.
- نساء يواجهن الحرب، المنظمة الدولية للصلب الأحمر.
- تقرير التنمية العربية الإنسانية، ٢٠٠٧.
- وزارة الشؤون الاجتماعية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدراسة الوطنية للأحوال المعيشية للأسر، سنة ٤ ٢٠٠٤.
- فادي كيوان: مفهوم المواطننة في النوع الاجتماعي والمواطنة، دراسة حالة، لبنان، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠٠١.
- أحمد بيضون: الدولة والمواطنة في لبنان، ورقة قدمت إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨.
- سعاد جوزف: معضلات ومخاطر المسؤولية العائلية الأبوية في لبنان، المواطننة في لبنان، الجامعة الأمريكية.
- مقابلة جوسلين خويري، بتاريخ ٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.
- د. مني خلف، تقييم وضع المرأة اللبنانية في ضوء منهاج عمل بيجين صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) المكتب الإقليمي للدول العربية، ٢٠٠٢.
- ريجينا صنيفر: "القيت السلاح" امرأة في خضم الحرب اللبنانية، ترجمة، دار الفارابي، ٢٠٠٨.
- مقابلة مع ماري الدبس، بتاريخ ١٢ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٩.
- سهى بشارة: "مقاومة" ترجمة أنطوان أبو زيد، دار الساقى، طبعة ثالثة، بيروت، ٢٠٠٢.
- د. كاميليا فوزي الصلح: الأسر التي ترأسها نساء في مناطق مختارة من دول الإسكوا التي تعاني النزاعات، نيويورك، ٢٠٠١.
- كمال حمدان، انعكاسات العدوان الإسرائيلي على أوضاع النساء والأطفال ٢٠٠٦، مؤسسة البحث والاستشارات، ٢٠٠٦.
- فهمية شرف الدين: النوع الاجتماعي صنع القرار في لبنان دراسة مقدمة إلى كوثر، ٢٠٠٦.
- د. فادي كيوان: عمل النساء في الهيئات الأهلية، فريدريش ابيرت والمجلس النسائي اللبناني، بيروت، ١٩٩٢.

May Hazaz: le défi à la guerre: les témoignages des femmes issues de milieux défavorisés. P. 61.

Ghassan Sleibe, Les actions collectives de la résistance civile à la guerre, Cermoc, CNRS, Paris, p.18-.

Be Secure, Be Safe, Security Guidelines For Women, United Nations- Department of Safety and Security, 2006.